

بيان

وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

تلقية

الباحثة القانونية/ مرحب خالد الظفيري

أمام

اللجنة السادسة (القانونية)

البند 86: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

خلال الدورة الـ 73 للجمعية العامة للأمم المتحدة

مقر الأمم المتحدة

الثلاثاء – 9 أكتوبر 2018

بسم الله الرحمن الرحيم،،،

السيد الرئيس،،،

في البداية يشرفني بإسم دولة الكويت أن أعبر لكم عن تهانينا الخاصة على انتخابكم رئيساً للجنة السادسة لهذه الدورة والتهنئة موصولة كذلك لأعضاء المكتب، وإننا على يقين بقدرتكم على إدارة أعمال هذه اللجنة، ونؤكد لكم استعدادنا التام للعمل والتعاون معكم في سبيل نجاح أعمالها. وكما أود أن اشكر الأمين العام على تقريره السنوي بشأن تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي في الوثيقة رقم (A/73/253).

وفي هذا الصدد ينضم وفد بلادي للبيان الذي ألقاه وفد المملكة العربية السعودية نيابة عن منظمة التعاون الإسلامي، وكذلك إلى البيان الذي ألقاه وفد الجمهورية الإسلامية الإيرانية نيابة عن حركة دول عدم الانحياز.

السيد الرئيس،،،

تشدد دولة الكويت على الأهمية البالغة لمبدأ سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، كما ترحب بما ورد في تقرير الأمين العام من ملاحظاتٍ وتوصياتٍ تعكس جهود الأمم المتحدة في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وتؤكد على ضرورة العمل بما جاء بالتقرير لضمان تمتع المجتمع الدولي بالسلام والأمن الدوليين، إذ يعتبر سيادة القانون نتيجة تساهم في مواكبة التطور المستمر والسريع للمجتمعات في جميع دول الأعضاء في الأمم المتحدة بغض النظر عن مستوى التنمية المحققة فيها.

ومن هذا المنطلق، تؤكد دولة الكويت أن عصرية القوانين الوطنية وانسجامها مع ما يشهده العالم من تطورٍ سريع سينعكس إيجاباً على الأمن والسلم الدوليين من خلال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، إذ أن هناك أشبه بالعلاقة الطردية لكل الصراعات الحاصلة اليوم وانتهاك حقوق الإنسان حيث لا يوجد مكان في العالم منكوب بالصراع المسلح إلا وجد فيه غياب للقانون وسيادته.

السيد الرئيس،،،

أصبحت الدساتير والقوانين المرآة التي تعكس مدى احترام الدول للحقوق والحريات الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان، ومن هذا المنطلق فان دولة الكويت على الصعيد المحلي تتمتع بنظام دستوري ديمقراطي ينص على أن الأمة مصدر السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويتميز هذا الدستور بخضوع الجميع له حيث بيّن الحقوق والواجبات وجسّد احترام سيادة القانون في مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث ووجوب التعاون بينهما، وعدم التمييز بين الأفراد في الحقوق والواجبات وتمتعهم بالحرية والمساواة.

السيد الرئيس،،،

ومن نفس المنطلق لكن على الصعيد الدولي، فان دولة الكويت وبعد مرور قرابة العشر أشهر من عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن، والتي مكنتها من مواكبة الأحداث المتسارعة عن كثب التي تعصف بعالمنا، تحرص على التمسك بالمبادئ الدولية، واحترام القرارات الأممية، والاتفاقيات الدولية من خلال المحافظة على الأمن والسلم الدوليين ووجوب تسوية أي منازعات قد تنشأ بين الدول بالوسائل السلمية.

وفي هذا الصدد، تؤكد دولة الكويت على أن الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي تعزز ضعف الارادة السياسية فيما يتعلق بكفالة الامتثال للقانون، ومما يؤكد ذلك الانتهاكات الجسيمة والمتكررة التي يرتكبها الجانب الاسرائيلي في مواصلته بناء المستوطنات غير المشروعة وهدم المناطق الفلسطينية بالكامل ك"خان الأحمر"، ضاربةً عرض الحائط كافة القرارات الدولية ذات الصلة، كما تقوض بذلك عمل الأمم المتحدة وقراراتها الرامية إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين. لذلك يجب علينا بذل المزيد من الجهود واتخاذ جميع الوسائل تجاه احترام سيادة القانون على النطاق العالمي، وتطبيقه على الجميع دون انتقائية تعزيزاً للعدالة، وتحقيقاً للسلم والأمن الدوليين.

وفي الختام، أؤكد التزام دولة الكويت الكامل بكافة القوانين والمواثيق الدولية التي تعزز حكم القانون وتضمن حق الانسان في التنمية على أسس المساواة والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون.

وشكراً السيد الرئيس،،،